تحليل علاقة مخاطر (السيولة والائتمان) بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة(2010-2020)

Analysis of the relationship of liquidity and credit risks with banking safety indicators in Iraqi private commercial banks for the period (2010-2020)

*حنان جمعه حنظل
كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العراق
Hanan J. Handhal
College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq
hananjumaa259@gmail.com

وحيدة جبر خلف
كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العراق
Waheedh J. Khalaf
College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq
dr_wahada@Uomustansiriyah.ed

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 10-11-2022
- تاريخ ارسال: 17- 11- 2022 التعديلات
- تاريخ قبول: 23- 11- 2022 النشر

***Corresponding author:**
Hanan J. Handhal
hananjumaa259@gmail.com

المستخلص

تعد المصارف التجارية البنية الأساسية في بناء الاقتصاد والأعمال لأي دولة , إذ أن المصارف التجارية تلعب دورا بارزا في عملية التطور الاقتصادي,وأن اغلب المصارف تتعرض إلى الكثير من المخاطر المصرفية التي قد تؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي. ولعل من أهم هذه الأخطار هي مخاطر السيولة والائتمان التي تعد من المواضيع المهمة في المصارف التجارية كونها مصدر قلق لكل مصرف لأن الوظيفة التي وجدت المصارف من اجلها هي توفير السيولة النقدية ومنح الائتمان.ويهدف هذا البحث إلى بيان وتحليل علاقة مخاطر(السيولة والائتمان) بمؤشرات السلامة الخاصة لعينة من المصارف التجارية الخاصة وقد تم اختيار ثلاث مصارف تجارية(المصرف التجاري العراقي,المصرف المتحد للاستثمار,مصرف الشرق الأوسط) للمدة (2010-2020) واعتمد البحث على الفرضية الآتي هو(يوجد ارتباط معنوي ذو دلال إحصائية بين مخاطر (السيولة والائتمان) وبين مؤشرات السلامة المصرفية),وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها ان تحليل علاقة مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان مع مؤشرات السلامة المصرفية ساعد صانعي السياسات والمنظمين من تحديد نقاط القوة والضعف في المصارف التجارية بسهولة, لكي يتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب أي أزمات تعرقل عمل المصارف.فيما أوصى البحث على ضرورة حث المصارف التجارية العراقية على تطوير أدوات قياس و مراقبة ووضع خطط طوارئ فعالة , من اجل السيطرة على مخاطر السيولة والائتمان.

الكلمات المفتاحية : مخاطر السيولة , مخاطر الائتمان , السلامة المصرفية.

Abstract

Commercial banks are the basic infrastructure in building the economy and business of any country, as commercial banks play a prominent role in the process of economic development, and most banks are exposed to many banking risks that may lead to instability in the financial system. Perhaps the most important of these risks is liquidity and credit risk, which are one of the important issues in commercial banks, as it is a source of concern for every bank, because the function for which the banks were found is to provide cash liquidity and grant credit. This research aims to clarify and analyze the relationship of (liquidity and credit) risks with banking safety indicators for a sample of commercial banks. Three commercial banks (the Commercial Bank of Iraq, the United Bank for Investment, and the Middle East Bank) were selected for the period (2010-2020) and the research was based on the following hypothesis It (there is a statistically significant correlation between credit and liquidity risks and banking safety indicators), and the research reached several results, the most important of which is that analyzing the relationship of liquidity and credit risk indicators with banking safety indicators helped policy makers and regulators identify strengths and weaknesses in commercial banks. easily, so that they can take preventive measures to avoid any crises or setbacks that hinder the work of banks. While the research recommended the necessity of urging Iraqi commercial banks to develop measurement and control tools and to develop effective contingency plans, in order to control liquidity and credit risks.

Keywords: liquidity risk, credit risk, banking safety.

المقدمة

يحتل موضـوع مخاطر السـيولة والائتمان أهمية خاصـة في المصـارف التجارية لاسـيما في الآونة الأخيرة بعد حدوث الأزمات العالمية التي أدت إلى انهيار الكثير من المصـارف التجارية نتيجة المخاطر التي تواجهها تلك المصـارف . فالمصـارف أصـبحت اليوم تواجه مخاطر مصـرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصـرف إلى آخر ويعد القطاع المصـرفي العراقي من أهم القطاعات المهمة في البلد إذ يشهد نمواً ملحوضاً في جميع مؤشراته مما يستدعي الحفاظ على هذا التطور ودراسة مخاطر السيولة والائتمان وعلاقتها بسلامة الجهاز المصرفي للخروج بتوصيات تساعد على تحقيق السلامة المصرفية

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من النظر إلى أهمية تسليط الضوء على مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان وبيان تحليل علاقتهما مع مؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة , وتبرز تلك الأهمية كون القطاع المصرفي العراقي يمثل عصب النشاط الاقتصادي , لذا فأن سلامة هذا القطاع يعني سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث

تنبع مشكلة هذا البحث من حاجة المصارف إلى وجود بعض المؤشرات المالية التي تعطي رؤيا واضحة عن حالة المصرف وتوضيح مدى احتمالية تعرضه إلى المخاطرة إذ تنعكس بشكل مباشر على سلامة المصارف التجارية لذلك تم صياغة الإشكالية بالتساؤلات الآتية:-

1. هل يوجد تأثيرات لمخاطر السيولة والائتمان على مؤشر نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة
2. كيف يمكن لمخاطر السيولة والائتمان أن تؤثر على مؤشر جودة الموجودات في المصارف التجارية عينة الدراسة .
3. إلى أي حد تؤثر مخاطر السيولة والائتمان على مؤشر جودة الربحية في المصارف التجارية عينة الدراسة .
4. ما درجة تأثير مخاطر السيولة والائتمان على مؤشر جودة السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية رئيسة هي (يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة و الائتمان وبين مؤشرات السلامة المصرفية)

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى عرض نظري لمفهوم مخاطر (السيولة والائتمان) ومؤشرات السلامة المصرفية , وتحليل بعض المؤشرات المالية في المصارف التجارية وتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة مخاطر(السيولة والائتمان) والمتغير التابع(مؤشرات السلامة المصرفية) للخروج بنتائج تساعد صانعي السياسات والمنظمين من تحديد نقاط القوة والضعف في المصارف التجارية بسهولة.

حدود البحث

الحدود الزمنية: تتمثل في المدة(2010-2020)

الحدود المكانية: بعض المصارف التجارية العراقية الخاصة (المصرف التجاري,مصرف المتحد للاستثمار, مصرف الشرق الأوسط)

الدراسات السابقة

أولا:- الدراسات العربية

1. **دراسة (عبد الواحد عمران , 2015 , اثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي)**هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة اثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني الليبي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة خلال المدة(2004-2010),وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائيminitab ,وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة وعلاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ورأس المال مع درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني,وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية وضرورة تدعيم وإعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري باعتباره انه الداعم الأساسي للأمان المصرفي .
2. **دراسة (صاحب البغدادي و جبار الفتلاوي, 2017 , دور كشف التدفقات النقدية في تقليل مخاطر السيولة والائتمان في النشاط المصرفي)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر السيولة والائتمان وأساليب الحد منها وبيان أهم المؤشرات المصرفية , واقتراح أنموذج لإعداد وتحليل مخاطر السيولة والائتمان باستخدام برنامج فيجول بيسك,وتوصلت الدراسة إلى متابعة عملية منح القرض حتى سداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه , ووجود رقابة ائتمانية لمتابعة مخاطر السيولة والائتمان والحد منه من خلال وضع سياسة ائتمانية لتقدير كمية الائتمان الواجب منحه ومتابعة سجلات الزبائن وشروط الائتمان .

ثانيا:- الدراسات الأجنبية

1. **(Davis,2003,liquidity Financial crises and the lender of last Resort)**

جاءا هذه الدراسة تحت عنوان إدارة السيولة في الأزمات المصرفية أجرت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية, توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها ان مخاطر السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول استحقاق الذي تتحمله هذه المخاطر , وأن الخط الأول للدفاع يجب ان يتمثل في سياسة السيولة لجانب الموجودات والمطلوبات مدعما بواسطة

رأس المال الكافي , كما ان المصارف الجيدة تستطيع مواجهة السيولة في الأوقات التي تحتاج فيهاالسيولة إلى دعم شديد بصورة ضرورية.

2. **(Irena , etal , 2014 , The financial crisis impact on credit Risk management in commercial Banks)** جاءت تحت عنوان (تأثير الأزمات المالية لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية)هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة المالية على إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية , وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن أسباب الأزمة المالية الأخيرة تعود إلى انخفاض رأس المال المصرفي وعدم كفاية مستويات الموجودات السائلة , وكان من أهم توصيات الدراسة هو ضرورة اقتراح إصلاحات جوهرية لتحسين مرونة القطاع المصرفي وزيادة متطلبات رأس المال

ثالثا:مجالات الإفادة من الدراسات السابقة

1. أسهمت الدراسات السابقة في التعرف على بعض المصادر والبحوث والدوريات من اجل الوصول إلى المعرفة الواسعة بالمتغيرات الواردة في الدراسة ولاسيما تحديد أبعاد المشكلة والأهداف وإتباع الإجراءات المناسبة مما يسهل على الباحث بناء الإطار النظري .
2. الاطلاع على منهجيات الدراسة وملاحظة تسلسل فقراتها بالشكل الذي مكن الباحث من تصميم عمل دراستها.
3. الاطلاع والتعرف على الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة وتحديد الوسائل الأكثر ملائمة والتي تنسجم مع طبيعة وشكل نموذج الدراسة .
4. الاطلاع عن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات والتي سهلت على الباحث الانطلاق والبحث في الجوانب العلمية.

رابعا: اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

حاول الباحث تضمين الدراسة بشكل واسع بما يضمن العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة والائتمان وانعكاسها على السلامة المصرفية أي تحليل العلاقة بينهما , أن المتغيرات المستقلة تمثلت كل من مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان فيما تمثل المتغير التابع بالسلامة المصرفية ,فضلاً عن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو اختلاف مجتمع الدراسة وعينتها المتمثلة في المصارف التجارية وتطبيقها في البيئة العراقية , فضلاً عن مدة الدراسة (2010-2020) واعتمد الباحث على أسلوب التحليل الإحصائي لكل مصرف على حدة من خلال برنامج (SPSSv26) الوصفي المستند إلى المؤشرات المصرفية وتحليل نتائجها.

المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر (السيولة والائتمان) والسلامة المصرفية

أولا:- مخاطر السيولة (المفهوم - الأنواع – أساليب الحد)

1. مفهوم مخاطر السيولة

إذا كانت السيولة هي(توفير,النقد أو(ما يعادله فيمكننا تعريف مخاطر السيولة على أنها مخاطر,الخسارة الناشئة,عن نقص النقد أو ما يعادله(ومخاطر الخسارة هي ناشئة عن عدم القدرة على الحصول على تمويل بالأسعار ذات الاقتصاديات المعقولة من اجل تغطية التزام متوقع وغير متوقع) لذلك يمكن اعتبار مخاطر السيولة على أنها مخاطر الخسائر الاقتصادية التي سيتم تكبدها في محاولة تأمين السيولة النقدية التي تعتبر,حيوية للغاية للعمليات التجارية(Erik 4) :2014,وتعرف أيضا على أنها المخاطر الحالية أو المحتملة الناشئة عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة يشار إلى(هذا عادة باسم مخاطر السيولة التمويلية,هناك أيضا بعد (سوقي لمخاطر السيولة أصبح أكثر أهمية في السنوات الأخيرة مع زيادة اعتماد المؤسسات على تمويل السوق)أو البيع بالجملة مخاطر السيولة في السوق وهي مخاطر عدم إمكانية فك الصفقة أو تعويضها بسهوله في غضون ,مهلة قصيرة دون التأثير بشكل كبير على سعر السوق بسبب عمق السوق غير الكافي أو اضطراب السوق التي تنعكس على أداة العمل المصرفي (Aldo&Wily,2015 :4)

2. إجراءات الحد من مخاطر السيولة

هي مجموعة,من الخطوات والإجراءات والتدابير,التنظيمية التي تتخذها الجهات الخاصة بالمصرف والتي تهدف إلى المحافظة والتأمين على مستوى مقبول من السيولة النقدية لدى المصارف(لمواجهة متطلبات السحوبات النقدية الاعتيادية أو المفاجئة وكذلك تأمين متطلبات المصرف التمويلية في منح التسهيلات النقدية لزبائنه)والتي تقررها الجهات الخاصة بالمصرف وفق سياستها الائتمانية, لذا يتوجب على إدارة المصرف(أن تقوم بوضع سياسة وإجراءات ملائمة للحد من مخاطر السيولة التي يتعرض لها المصرف ومن هذه الإجراءات هي (عواد,97:2015):-

1. وضع سياسة ملائمة لمخاطر السيولة (اليومية) والتعريف بعناصرها وإبلاغها,للمستويات التنفيذية داخل المصرف,والتي يتحدد بموجبها حد أدنى لنسب,السيولة بكل(عملة يتعامل بها,المصرف,والواجب الاحتفاظ بها في خزائنه وبشكل يومي ودوري والتي(يجب أن لا تقل في كل الأحوال,عن نسبة (5%) من أجمالي حجم الودائع ولكل)عملة ,وذلك من خلال تحليل وضع السيولة اليومية وفق نظام عملي وتنظيم موازنة يومية (خاصة بالسيولة الذي يتم من خلالها تقدير احتياجات المصرف وحصر)التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من اجل تجنب مخاطر السيولة .
2. تقدير الاحتياجات النقدية(المستقبلية والمصادر(المحتملة لتلبية تغطية هذه الاحتياجات(وتحليلها بواسطة سلم الاستحقاقات , التي تبين الفائض أو العجز في(كل مدة زمنية.
3. رسم خطة طوارئ تحوطية وتنظيمية لمواجهة مخاطر السيولة والتي من الممكن إن يلجأ(إليها المصرف عند توقع حصول أزمات سيولة مؤقتة(أو طويلة(الأمد,نتيجة لظروف أمنية(أو)ظروف(الكوارث)والأزمات غير الطبيعية(,مع الأخذ بأهمية إجراءات اختبارات الضغط على(تلك الخطة ومتابعتها للحد من هذه المخاطر.

ثانيا:- مخاطر الائتمان (المفهوم – العوامل الداخلية والخارجية – أساليب الحد منها)

1. تعرف **المخاطر الائتمانية** بأنها احتمالية عدم قيام المقترض بسداد القرض وفقا للشروط المتفق عليها التي تنتج عندما يتخلف فرد أو شركة عن سداد التزام مالي وتزداد هذه المخاطر عندما يكون هناك احتمال متزايد عن تخلف السداد (13,2019,Hoboken).**وتعرف** على أنها مخاطر تتعلق بعدم قيام العميل أو طرف آخر في معاملات الأدوات المالية المشتقة,بتسوية القيمة الكاملة للالتزام أما عند استحقاقه أو في وقت بعد ذلك (جمعة,243:2013).

كما عرف مخاطر الائتمان هي التي يكون فيها المقترضين غير قادرين أو غير راغبين في الوفاء بالتزاماتهم , وبالتالي عدم حصول المقرضين على أصل القرض والفوائد المستحقة مما يؤدي إلى انقطاع التدفقات النقدية, وزيادة تكاليف التحصيل (Bandyopadhyay,2016 :43). **ويرى الباحث أن المخاطر** الائتمانية تتعلق بالخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

2. **العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر الائتمان**

هناك بعض العوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان هي(الخطيب,11:2005) :-

العوامل الخارجية :- تشمل العوامل التي تتعلق بالبيئة الخارجية التي يعمل فيها المصرف , وغالبا لا يمكن للمصرف أن يتلافها هذا النوع من العوامل ,إذ تشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية كحدوث الأزمات المالية أو واتجاه الاقتصاد **الوطني** نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في الأسواق المالية , فضلاً عن الظروف السياسية والقانونية التي تقع خارج إرادة العميل والمصرف , والتغيرات التي تحصل في الأسواق وحركتها , التي تعكس بعض الآثار السلبية على المقترضين ,فضلاً عن الكوارث الطبيعية التي تؤثر على نشاط العمل المصرفي بصورة عامة وهذه العوامل قد تعرقل سير العملية المصرفية, ويستطيع المصرف التقليل من آثار هذه المخاطر , بالاعتماد على محفظته الائتمانية المتحفظ بها, لكن هذا ينعكس على اتجاه عدم مقدرة المصرف على منح بعض الائتمانات المربحة , إذ ترتفع المخاطر الائتمانية كلما زادت حجم القروض ذات أسعار الفائدة المرتفعة , ولكن في الوقت نفسه , ستكون العوائد على هذا النوع من القروض عالية , في حين تنخفض المخاطر الائتمانية إذا ما قرر المصرف أن يخفض من حجم القروض ذات المبالغ العالية , وبذلك تنخفض العوائد أيضا معها

العوامل الداخلية :-تتعلق بالمصرف نفسه ويمكن للمصرف تجنبها , إذ ما اضطلع بدراستها, ومعالجتها , ومتابعتها , قد تشمل ضعف إدارة الائتمان وضعف في سياسات التسعير وعدم كفاءة جهاز التسليف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي أو ضعف الاستثمار في المصرف أو قصور إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها من المصرف وهذا الضعف يرجع إلى عدم توافر سياسة رشيدة سواء لمنح الائتمان أو متابعته.

3. الأساليب الأساسية التي تحد من مخاطر الائتمان هي (الشمري ,55:2014) :-

أ- **تسعير القرض** : يجب تحديد مبلغ القرض مضافا إليه سعر الفائدة السائد بالسوق بالإضافة إلى علاوة المخاطر والمصاريف الإدارية الأخرى .

ب- **تنويع المخاطر الائتمانية ونظرية ماركوتز:** تعد فكرة تنويع المخاطر من أهم الأساليب التي تتبعها المصارف التجارية للحد والتخفيف من المخاطر الائتمانية وتقوم فكرة التنويع على ما يلي (محمود ,117:2019):-

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية , التابعة للمصرف والتي تقوم بمنحها للعملاء .
- تحليل المحفظة وفق آجال الائتمانات الممنوحة (طويلة , متوسطة , قصيرة) .
- تحليل المحفظة على وفق العملات ونوعيتها (بإعداد المراكز المالية للمصرف وفق عملية رئيسة معينة) .

ثالثا:- السلامة المصرفية(المفهوم – المؤشرات الأساسية – وركائزها)

1. **مفهوم السلامة المصرفية Banking Safety Concept**

تعرف السلامة المصرفية بأنها عملية تركز على تدقيق العمليات والأنشطة الاقتصادية من خلال مراقبة المخاطر المصرفية (Frederic,2005: 230) . وتعرف على أنها النظام المصرفي الذي يتسم بالإمكانيات وتوزيع الموارد المالية بكفاءة , بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل (الادخار , الاستثمار , الاقتراض , الائتمان المصرفي , خلق السيولة وتوزيعها ...الخ) (Main,2007:129).كما عرفت بأنها الحالة التي يكون فيها استقرار النظام المالي يهدف إلى تحديد القدرة على (التخصص الفعال للموارد الاقتصادية , وتقييم وتسعير المخاطر المصرفية , الحفاظ على أداء عمل المصارف التجارية)التي تعمل بشكل جيد من اجل الوصول إلى الاستقرار المصرفي(Schinasi,2004: 8).

2. **مؤشرات السلامة المصرفية**

أ- **مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy indicator**

أن كفاية رأس مال المصرف وملاءته المالية تحققان له المناعة ضد مخاطر الصدمات المصرفية المرتبطة بالتراجعات في بيئة الاقتصاد الكلي والتقلبات في أسعار الصرف , والمخاطر الائتمانية , وأسعار الفائدة , وأن هذه المؤشرات تتيح نتائج قيمة للسلطات الرقابية , للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال ؛ والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية , إضافة إلى ذلك أنها تعطي مؤشرا هاما لقياس المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف. كما يجب على المصرف الإفصاح عن نسب رأس المال القائمة على المخاطر والمحسوبية , ويجب أن يتضمن هذا الإفصاح معلومات كافية لتمكين المستخدم من تقييم ما إذا كان رأس المال المتاح كافيا لمواجهة مخاطر الائتمان , ومتطلبات المخاطر الأخرى , ويحدد مفهوم كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به إذ أنه يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصارف وقدرتها على تحمل الخسائر غير المتوقعة , وكلما ارتفعت درجة ملاءة المصرف انخفضت تبعا لذلك احتمالية إعسار المصرف وبالعكس (61: 2002 , . (Consultativ

ب- مؤشرات جودة الأصول Asset quality indicators

تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على , مدى موثوقية مؤشرات جودة الأصول ؛ إذ أن مخاطر الإعسار المالي للقطاعات المصرفية , تكون في اغلبها من نوعية هذه الأصول , إضافة إلى قدرة القطاعات المصرفية على تحويل الأصول إلى سيولة ؛ كما يؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول مخاطر الائتمان , والتي تشمل العمليات خارج الميزانيات والمتاجرة بالمشتقات المالية (صندوق النقد الدولي,5:2017) .

ت-مؤشر جودة الربحية Profitability quality index : - تحتل الربحية أهمية كبيرة في القرارات المتخذة بالمصارف التجارية , فهي تشمل العلاقة بين الإيرادات التي حققتها الوحدة المصرفية وبنود الاستثمارات , وتعد الربحية المصدر الأساسي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف , وتبعث الربحية إلى جمهور المودعين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين برسائل طمأنة على أموالهم المستثمرة في المصرف؛ وهذا المؤشر يعد دالة على كفاءة الإدارة في استخدام الأموال المتاحة بفاعلية وكفاءة عالية(588 : 2014 , Capraru ,.&Ihnato) .

ث-مؤشر كفاية السيولة Liquidity Adequacy Index:- تتبع أهمية السيولة في المصرف التجاري من كونها مؤشر لتعزيز أهداف عملاء المصرف , وأصحاب المصالح ,والتي تظهر قدرة المصرف على الاستجابة السريعة لتوقعاتهم,وعند تقييم هذا المؤشر لابد للمصرف من احتساب المستوى الحالي لها ,بالإضافة إلى الحاجة المستقبلية وفق الاحتياجات التمويلية المتوقعة , فكلما التزمت المصارف بالحدود المقررة للاحتفاظ بالأصول السائلة أثر ذلك ايجابيا على السلامة المصرفية (احمد ,2012: 442). ويشمل هذا المؤشر ما يأتي (طلفاح,34:2005):-

- **التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للمصارف التجارية** :- أن زيادة نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المصارف التجارية ؛ كنسبة من أجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المصارف يعكس مشكلات حادة في السيولة , أي قد تكون هذه المصارف في حالة إعسار مالي .
- **التفاوت في معدلات الإقراض بين المصارف** :- أن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين المصارف تدل على أن هناك مصارف أخرى تعد خطرة , وهناك أيضا بعض الإجراءات تدل على أن وجود مصارف ذات مخاطرة كبيرة , فمثلا التفاوت في كمية (الإقراض) المسموح بها بين مصرف وآخر أحيانا ؛ أو عدم رغبة بعض المصارف بإقراض مصارف أخرى ,وهذا يدل على وجود مصارف ذات مخاطرة كبيرة.

رابعا:- الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية

تنطوي السلامة المصرفية على مجموعة من الركائز الأساسية تكمن فيما يأتي(Batunangga(5: 2007 ,

1. استقرار الظروف الاقتصادية الكلية.
2. توفير بنية تحتية آمنة وسليمة .
3. التنظيم الرقابة الفعالة على المصارف التجارية بشكل سليم.
4. ضمان الأمان , وسلامة الأدوات المصرفية الأخرى (الإقراض والاقتراض)
5. الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي, ونزاهة نظام المدفوعات الوطنية.
6. العمل على تنظيم القطاع المالي , والمصرفي , لضمان سلامته ولحماية الجمهور والاقتصاد من الفزع المصرفي .
7. القدرة على تقييم المخاطر المصرفية وتحديدها وتسعيرها وإدارتها بشكل كفوء.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات مخاطر (السيولة والائتمان)والسلامة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (2010-2020)

أولا : تحليل مؤشرات مخاطر السيولة في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة

1. مؤشرات (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في المصارف التجارية عينة الدراسة

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن المصرف التجاري بلغت فيه نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (65%) عام 2020, ,ثم سجل مصرف الشرق الأوسط(61%)عام2011 ,فيما يليه المصرف المتحد للاستثمار(59%)عام2014,وهذا الارتفاع في هذه النسبة تعكس أداء جيد للمصرف وعدم وجود مخاطر سيولة (لأن البنك المركزي حدد نسبة معيارية 30% يجب أن لا يقل هذه المؤشر عن هذه النسبة) , أما أدنى نسبة فقد سجلها المصرف المتحد للاستثمار عام 2020 البالغة(3.5%)وهنا تعرض المصرف إلى مخاطر مرتفعة نتيجة عدم تحوطه للأخطار المستقبلية قد تكون أسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .

جدول (1) الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة (%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	23.8	48.2	51.6	62.8	32.3	37.1	26.9	21.7	34.9	44.9	65.0
المصرف المتحد للاستثمار	38.8	20.9	30.5	14.9	59.5	20.3	10.05	11.17	15.9	12.9	3.5
مصرف الشرق الأوسط	58.9	61.3	56.6	54.5	51.09	48.1	43.7	55.06	59.2	49.5	48.9

-المصدر من إعداد الباحثتين استنادا إلى

-الحسابات الختامية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

2. **مؤشر (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)في المصارف التجارية عينة الدراسة**

من خلال الجدول(2) نلاحظ أن المصرف التجاري العراقي سجل أعلى نسبة لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بين المصارف التجارية عينة الدراسة إثناء المدة (2010-2020) , إذ بلغت (1011.1%) عام 2015 وهي نسبة مرتفعة جداً , هذا الارتفاع ناجم عن زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف فضلاً عن انخفاض حجم ودائعه , هذا ما يعكس ارتفاع حجم المخاطر فيه, أما المصرف المتحد للاستثمار فقد بلغت أعلى نسبة فيه(476.1%) عام 2018 بعد أن سجل مصرف الشرق الأوسط (45.01%) عام 2015 . أما أدنى نسبة فقد كانت من نصيب مصرف الشرق الأوسط إذ بلغت (25.4%) عام 2018

الجدول(2)إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2020) (%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	493.7	998.7	253.8	411.4	590.9	1011.1	846.1	79.8	88.8	78.0	69.1
المصرف المتحد للاستثمار	91.6	95.6	157.3	153.8	204.8	142.1	196.4	319.4	467.1	365.2	77.6
مصرف الشرق الأوسط	30.7	37.2	32.03	37.3	52.2	45.01	38.6	34.9	25.4	38.3	40.6

-المصدر من إعداد الباحثتين استنادا إلى:

- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

ثانيا :- تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان في المصارف التجارية عينة الدراسة

1. مؤشر(الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض) في المصارف التجارية عينة الدراسة

يوضح هذا المؤشر مقدار الخسائر المتوقعة نتيجة للديون المشكوك في تحصيلها بإجمالي القروض التي تم منحها , وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ على أن المصارف أخذت بالتحوط ضد المخاطر الائتمانية, ومن خلال الجدول (3) نلاحظ انه في عام **2020**سجل مصرف المتحد للاستثمار أعلى مخاطر ائتمان, إذ بلغت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض (68.8%) وهي أعلى نسبة مقارنة بالمصارف التجارية المحددة عينة الدراسة , وأن سبب هذا الارتفاع يعود إلى زيادة نسبة الديون المشكوك فيها , وهنا المصرف تعرض إلى مخاطر ائتمانية وعليه أن يأخذ بالتحوط ضد هذه المخاطر من اجل تجنبها , بعد أن سجل مصرف الشرق الأوسط (17.5%) عام 2020 , فيما يليه المصرف التجاري العراقي إذ بلغت أعلى نسبة فيه(10%)عام 2018 . أما أدنى نسبة لهذا المؤشر فقد تحققت في المصرف التجاري (1.02%) عام 2011 , ثم يليه مصرف الشرق الأوسط بنسبة (4.7%) عام 2011 وأن انخفاض هذه النسبة يعكس صورة ايجابية لأداء عمل المصرف ويؤشر انخفاض المخاطر الائتمانية .

الجدول(3) الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في المصارف التجارية عينة للمدة(2010-2002) (%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	2.1	1.02	3.9	2.30	1.38	1.15	1.05	9.4	10	8.6	5.31
المصرف المتحد للاستثمار	6.10	6.9	9.5	8.7	13.1	17.9	21.2	18.8	20.8	28.1	68.6
مصرف الشرق الأوسط	6.3	4.7	5.07	5.04	5.5	6.9	8.2	15.08	14.4	10.2	17.5

-المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:

- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

2. مؤشر(الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الموجودات) في المصارف التجارية عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول(4) أن مخاطر الائتمان كانت الأعلى في المصرف المتحد للاستثمار على امتداد سنوات الدراسة باستثناء الأعوام الثلاث الأولى(2010-2011-2012) وكانت أعلى نسبة لمؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الموجودات في المصرف المذكور في عام2016إذ بلغت النسبة(15.18%) , من ثم سجل مصرف الشرق الأوسط(2.9%)عام2020, وأن هذا الارتفاع يعكس صورة سلبية لأداء عمل المصرف.

الجدول(4)الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الموجودات في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2020) (%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	4.7	3.8	3.4	3.00	2.40	2.70	2.4	2.2	2.6	2.20	1.6
المصرف المتحد للاستثمار	3.08	3.05	0.8	2.12	4.02	7.74	15.18	11.9	13.7	11.7	11.5
مصرف الشرق الأوسط	1.5	1.4	1.2	1.3	1.5	1.5	1.5	2.2	2	1.6	2.9

-المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:-
- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

ثالثا-:- تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2020)

1. مؤشر نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة من خلال الجدول (5) نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها المصرف التجاري إذ بلغت (760.4%) عام 2014 ,,بعد أن سجل مصرف الشرق الأوسط (127%) في عام 2017, أما المصرف المتحد للاستثمار بلغت فيه أعلى نسبة (52%) عام 2020, وأن هذه النسب المرتفعة في المصارف التجارية عينة الدراسة إثناء المدة 2010-2020 تدل على كبر حجم المصرف وقدرته على تحمل الفائقة المالية إضافة إلى مواجهة الإعسار المالي , أما أدنى مستوى فقد سجلها المصرف المتحد للاستثمار (20%) عام 2010 وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع المصارف التجارية عينة الدراسة , وأن هذا الانخفاض يؤدي إلى زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر.

الجدول(5) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة(2010-2020) (%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	577	566	414	489.7	760.4	536	728.8	594.1	657.6	529.2	344
المصرف المتحد للاستثمار	20	22	20.81	30.50	50.53	29.60	33.03	36	36.64	45	52
مصرف الشرق الأوسط	33	49	53	73	109	104	99	127	110	111.2	106

-المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:
- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020).

2. مؤشر نسبة جودة الموجودات(الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الائتمان) فيالمصارف التجارية عينة الدراسة

من خلال الجدول(6) نلاحظ أن مؤشر جودة الموجودات سجلت أعلى نسبه له في المصرف التجاري العراقي الذي بلغت (94%) عام 2011, بعد أن سجل المصرف المتحد للاستثمار (30%) عام 2018 , ثم يليه مصرف الشرق الأوسط سجل(10%) عام 2013 , أن هذه النسب المرتفعة في المصارف التجارية عينة الدراسة إثناء المدة 2010-2020 , تدل على أن المصارف عينة الدراسة تعرضت إلى مخاطر مصرفية (ائتمانية) لأن البنك المركزي حدد نسبة معيارية (5%) يجب إلا يزيد هذا المؤشر عن هذه النسبة , فضلاً عن انخفاض حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف , مما يعكس صورة سلبية على أداء عمل المصارف.

الجدول(6) مؤشر جودة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة(2010-2020) (%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراق	90	94	81	69	58	48	53	48	44	57	43
المصرف المتحد للاستثم	5	1	2	3	5	10	17	21	30	20	18
مصرف الشرق الأوسط	3	1	3	10	3	6	3	4	8	8	6

-المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:
- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

3. تحليل مؤشر جودة الربحية

- **(نسبة العائد على إجمالي الموجودات) في المصارف التجارية عينة الدراسة**

من خلال الجدول (7) نلاحظ أن مصرف الشرق الأوسط سجل أعلى نسبة لهذا المؤشر من بين المصارف التجارية عينة الدراسة إذ بلغ(11.2%)عام2019, وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع المصارف عينة الدراسة إثناء المدة 2020-2010 , بعد أن سجل المصرف المتحد للاستثمار(8.75%)عام2020 , ثم يليها المصرف التجاري (7.3 %) عام2010 وأن هذا الارتفاع الذي حصل في المصارف التجارية عينة الدراسة ,يدل على ارتفاع كفاءة المصارف في استخدام موجوداته أفضل استخدام ,بالإضافة إلى زيادة أرباح المصرف , وهذا ما يؤدي إلى صحة وسلامة المصارف التجارية من المخاطر المصرفية .

الجدول(7) العائد على إجمالي الموجودات في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2020)(%)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	7.3	3.12	5.2	3.2	2.4	2.05	1.65	2.39	2.25	1.33	5.68
المصرف المتحد للاستثمار	7.72	7.48	7.79	4.90	4.36	3.78	4.17	6.08	3.24	3.3	8.75
مصرف الشرق الأوسط	1.4	3.4	3.4	3.1	0.6	0.9	2.2	7.5	0.25	11.2	0.32

-المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:

- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020).

- **(نسبة العائد على حقوق الملكية) في المصارف التجارية عينة الدراسة**

يتضح من خلال جدول(8) أن نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت(21.8%) في المصرف المتحد للاستثمار عام 2010 , ثم بلغت ثاني أعلى نسبة(15.3%) عام 2011 في مصرف الشرق الأوسط , أما المصرف التجاري سجل (13.8%) عام 2010 , أن هذه النسب المرتفعة تعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرين أصحاب رأس المال . أما أدنى نسبة فقد سجلها مصرف الشرق الأوسط (0.2%) عام 2017 , وهي أدنى نسبة بين المصارف التجارية عينة الدراسة إثناء المدة 2020-2010 , أن السبب الرئيسي وراء انخفاض هذه النسبة يعود إلى انخفاض قيمة الربح الصافي.

الجدول(8) العائد إلى حقوق الملكية في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة(2010-2020)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	13.8	5.18	9.7	5.10	3.52	2.91	2.49	3.78	3.53	2.21	11.55
المصرف المتحد للاستثمار	21.8	19.9	17.7	9.54	6.85	1.7	7.3	10.6	5.5	6.7	20.1
مصرف الشرق الأوسط	11.9	15.3	14.9	11.8	1.3	2.3	4.8	0.2	0.9	0.72	0.79

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:

- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020).

4. مؤشر جودة السيولة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في المصارف التجارية عينة الدراسة

من خلال الجدول(9) نلاحظ أن أعلى نسبة لمؤشر جودة السيولة كانت في المصرف التجاري إذ بلغت (198.9%) عام 2013, بعد أن سجل المصرف المتحد للاستثمار (190.8%) عام 2014, أما مصرف الشرق الأوسط سجل(127.7%) عام2017, وأن هذا الارتفاع يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة , لأنه تعكس الزيادة في موجودات المصرف من اجل مواجهة سحوبات المودعين , أي أن المصارف هنا لن تتعرض إلى مخاطر السيولة إثناء ارتفاع هذه النسب , مما يعكس صورة إيجابية لأداء عمل المصرف . أما أدنى نسبة فقد سجلها المصرف المتحد للاستثمار (16.4 %) عام**2020**, هي أدنى نسبة مقارنة مع المصارف التجارية عينة الدراسة

الجدول(9) الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية للمدة(2010-2020)

المؤشر / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المصرف التجاري العراقي	52.5	130.1	150.5	198.9	110.7	161.1	97.4	74.6	115.6	138.3	147.4
المصرف المتحد للاستثمار	70.2	45.8	87.8	32.3	190.8	51.7	38.1	56.3	112.3	113.0	16.4
مصرف الشرق الأوسط	74.2	73.06	75.2	76.5	97.4	98.1	88.3	127.7	108.4	120.2	119.1

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى:

- الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للمدة(2010-2020).

المبحث الثالث: اختبار وتحليل فرضيات الارتباط بين مخاطر(السيولة والائتمان)ومؤشرات السلامة المصرفية

تستفيد الباحثتان من أسلوب المعالجة الإحصائية(T- TEST)لاختبار فرضيـــات الارتباط بين مخاطر السيولة { (الموجودات السائلة/الموجودات) ، (إجمالي القروض/إجمالي الودائع)} ومخاطر الائتمان {(الديون المشكوك في تحصلها/إجمالي القروض) +، (نسبة القروض غير العاملة/إجمالي الموجودات} وبين مؤشرات السلامة المصرفية، إذ ستكون علاقات الارتباط بين المتغيرات معنوية في حال كانت القيمة الاحتمالية (P-Value أقل أو تساوي 0.10) وبالتالي قبول الفرضية بنسبة ثقة (90%) وبخلاف ذلك ترفض فرضية الارتباط بين المتغيرات، فيما تستثمر الباحثة مقياس المعالجة الإحصائية معامل الارتباط بين المتغيرين لتفسير قوة واتجاه الارتباط بين مخاطر السيولة والائتمان وبين مؤشرات السلامة المصرفية ، وستختبر الباحثتان في هذا المبحث الفرضيات الآتية:

(يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والائتمان وبين مؤشرات السلامة المصرفية) وتتفرع منها خمس فرضيات ثانوية على النحو الآتي:

1. الفرضية الثانوية الأولى (يوجد ارتباط معنوي ذو دلال إحصائية بين مخاطر السيولة والائتمان للمصرف التجاري العراقي وبين مؤشرات السلامة المصرفية).
2. الفرضية الثانوية الثانية (يوجد ارتباط معنوي ذو دلال إحصائية بين مخاطر السيولة والائتمان للمصرف المتحد للاستثمار وبين مؤشرات السلامة المصرفية).
3. الفرضية الثانوية الثالثة (يوجد ارتباط معنوي ذو دلال إحصائية بين مخاطر السيولة والائتمان لمصرف الشرق الأوسط وبين مؤشرات السلامة المصرفية).

ثانيا :- تحليل فرضيات الارتباط في المصارف عينة الدراسة

أولا:- المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من خلال جدول (10) قبول الفرضية الثانوية الأولى التي مفادها ((يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والائتمان للمصرف التجاري العراقي وبين مؤشرات السلامة المصرفية)) ولاسيما ان عدد الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الثانوية الأولى التي قبلت في الاختبار بلغت ثلاث فرضيات فقط لتصل نسبة الفرضيات الفرعية المقبولة إلى (60 %) وهي أكثر من نسبة (50 %) بما يؤكد صحة الفرضية الثانوية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الأولى عند مستوى معنوية (0.10)،إذ بلغت قيمTالمحتسبة للفرضية الفرعية الأولى (3.89176 بمستوى دلالة إحصائية 0.150 وهي غير معنوية لأنها أعلى من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الثانية بلغت (7.2491 بمستوى دلالة إحصائية 0.011 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الثالثة بلغت (4.55248 بمستوى دلالة إحصائية 0.085 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الرابعة بلغت قيمةTالمحتسبة (4.15865 بمستوى دلالة إحصائية 0.120 وهي غير معنوية لأنها أكثر من مستوى المعنوية 0.10) .

جدول (10) اختبار الفرضية الثانوية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى على وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (المصرف التجاري العراقي)

الفرضية	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط	اختبار T		نتيجة الاختبار
				قيمة T	القيمة الاحتمالية	
الفرعية الأولى	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر كفاية رأس المال	-0.792	3.89176	0.150	رفض
الفرعية الثانية	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر جودة الموجودات(الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الائتمان)	-0.924	7.2491	0.011	قبول
الفرضية الثالثة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر الربحية (العائد / إجمالي الموجودات)	-0.835	4.55248	0.085	قبول
الفرضية الرابعة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر الربحية(العائد / حقوق الملكية)	-0.811	4.15865	0.120	رفض
الفرضية الخامسة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر جودة السيولة	-0.894	5.98571	0.028	قبول
مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان				3		قبول
نسبة الفرضيات الفرعية المقبولة				%60		

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على وفق نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ومعطيات برنامج spss الإصدار السادس والعشرين.

ثانيا:- المصرف المتحد للاستثمار

يبين جدول (11) قبول الفرضية الثانوية الثانية التي مفادها ((يوجد ارتباط معنوي ذو دلال إحصائية بين مخاطر السيولة والائتمان للمصرف المتحد للاستثمار وبين مؤشرات السلامة المصرفية)) ولاسيما ان عدد الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الثانوية الرابعة التي قبلت في الاختبار بلغت ثلاث فرضيات فقط لتصل نسبة الفرضيات الفرعية المقبولة إلى (60 %) وهي أكثر من نسبة (50 %) بما يؤكد صحة الفرضية الثانوية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الأولى عند مستوى معنوية (0.10)،إذ بلغ تقيمTالمحتسبة للفرضية الفرعية الأولى (5.61486 بمستوى دلالة إحصائية 0.037 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الثانية بلغت

(14.7741 بمستوى دلالة إحصائية 0.000 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الثالثة بلغت (3.44358 بمستوى دلالة إحصائية 0.217 وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الرابعة بلغت قيمةTالمحتسبة (2.62849 بمستوى دلالة إحصائية 0.418 وهي غير معنوية لأنها أكثر من مستوى المعنوية 0.10) وللفرضية الفرعية الخامسة بلغت قيمةTالمحتسبة (13.7451 بمستوى دلالة إحصائية 0.000 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10).

جدول (11) اختبار الفرضية الثانوية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى على وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (المصرف المتحد للاستثمار)

الفرضية	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط	اختبار T		نتيجة الاختبار
				قيمة T	القيمة الاحتمالية	
الفرعية الأولى	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر كفاية رأس المال	-0.882	5.61486	0.037	قبول
الفرعية الثانية	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر جودة الموجودات(الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الائتمان)	-0.980	14.7741	0.000	قبول
الفرضية الثالثة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر الربحية (العائد / إجمالي الموجودات)	-0.754	3.44358	0.217	رفض
الفرضية الرابعة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر الربحية(العائد / حقوق الملكية)	-0.659	2.62849	0.418	رفض
الفرضية الخامسة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر جودة السيولة	-0.977	13.7451	0.000	قبول
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة من بين ثلاث فرضيات				3		قبول
نسبة الفرضيات الفرعية المقبولة				%60		

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على وفق نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ومعطيات برنامج spss الإصدار السادس والعشرين.

ثالثا:- مصرف الشرق الأوسط

يبين جدول (12) قبول الفرضية الثانوية الثالثة التي مفادها ((يوجد ارتباط معنوي ذو دلال إحصائية بين مخاطر الائتمان والسيولة لمصرف الشرق الأوسط وبين مؤشرات السلامة المصرفية)) ولاسيما ان عدد الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الثانوية الخامسة التي قبلت في الاختبار بلغت ثلاث فرضيات فقط لتصل نسبة الفرضيات الفرعية المقبولة إلى (60 %) وهي أكثر من نسبة (50 %) بما يؤكد صحة الفرضية الثانوية الخامسة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الأولى عند مستوى معنوية (0.10)،إذ بلغ تقيمTالمحتسبة للفرضية الفرعية الأولى (16.5686 بمستوى دلالة إحصائية 0.000 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الثانية بلغت (1.47824 بمستوى دلالة إحصائية 0.826 وهي غير معنوية لأنها أكثر من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الثالثة بلغت (2.02251 بمستوى دلالة إحصائية 0.630 وهي غير معنوية لأنها أكبر من مستوى المعنوية 0.10) ، وللفرضية الفرعية الرابعة بلغت قيمةTالمحتسبة (9.03018 بمستوى دلالة إحصائية 0.004 وهي غير معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10) وللفرضية الفرعية الخامسة بلغت قيمةTالمحتسبة (15.1695 بمستوى دلالة إحصائية 0.000 وهي معنوية لأنها أقل من مستوى المعنوية 0.10).

جدول (12) اختبار الفرضية الثانوية الخامسة المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى على وفق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (المصرف الشرق الأوسط)

الفرضية	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	معامل الارتباط	اختبار T		نتيجة الاختبار
				قيمة T	القيمة الاحتمالية	
الفرعية الأولى	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر كفاية رأس المال	-0.984	16.5686	0.000	قبول
الفرعية الثانية	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر جودة الموجودات(الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الائتمان)	-0.442	1.47824	0.826	رفض
الفرضية الثالثة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر الربحية(العائد / إجمالي الموجودات)	-0.559	2.02251	0.630	رفض
الفرضية الرابعة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر الربحية(العائد / حقوق الملكية)	-0.949	9.03018	0.004	قبول
الفرضية الخامسة	مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان	مؤشر جودة السيولة	-0.981	15.1695	0.000	قبول
عدد الفرضيات الفرعية المقبولة من بين ثلاث فرضيات				3		قبول
نسبة الفرضيات الفرعية المقبولة				%60		

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على وفق نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد ومعطيات برنامج spss الإصدار السادس والعشرين.

جدول (13) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

الفرضيات الثانوية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة	نتيجة اختبار الفرضيات الثانوية	نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الأولى
الأولى	قبول	قبول الفرضية
الثانية	قبول	
الثالثة	قبول	
عدد الفرضيات الثانوية المقبولة	3	
نسبة الفرضيات الثانوية المقبولة	%60	
تعليق الباحثتان	يوجد ارتباط واضح بين مخاطر السيولة (الموجودات السائلة/الموجودات) ، (إجمالي القروض/إجمالي الودائع)ومخاطر الائتمان(الديون المشكوك في تحصلها/إجمالي القروض) ، (نسبة القروض غير العاملة/إجمالي الموجودات} بمؤشرات السلامة المصرفية	

يستخلص من معطيات اختبار الفرضيات الثانوية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى وجدول (13) قبول الفرضية الرئيسة الأولى ولاسيما ان نسبة الفرضيات الثانوية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى بلغت (60 %) وهي أكثر من نسبة (50%).

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات

1. تتعرض المصارف التجارية للعديد من المخاطر قد يؤدي تحملها إلى خسائر عالية , وعدم وجود حدود معينة لتحمل تلك المخاطر لذا فإن الهدف الرئيس من تحليل مخاطر(السيولة والائتمان) هو إيجاد السبل الكفيلة والحد من آثارها السلبية من اجل تلافيها.
2. تعد مؤشرات السلامة المصرفية مهمة بالنسبة للمصارف التجارية , ذلك بسبب المخاطر التي تتعرض لها المصارف, في ظل وجود هذه المؤشرات من الممكن ان تتعرف المصارف إلى بعض الأزمات المصرفية واتخاذ بعض الإجراءات المناسبة لها .
3. ان تحليل علاقة مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان مع مؤشرات السلامة المصرفية ساعد صانعي السياسات والمنظمين من تحديد نقاط القوة والضعف في المصارف التجارية بسهولة , لكي يتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب أي أزمات أو انتكاسات تعرقل عمل المصارف .
4. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات مخاطر (السيولة والائتمان) ومؤشرات السلامة المصرفية في ثلاث مصارف(المصرف التجاري العراقي, مصرف المتحد للاستثمار , مصرف الشرق الأوسط).
5. من خلال معامل الارتباط بيرسون (r) أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة والائتمان) مع المتغير التابع(السلامة المصرفية) وهو ما يتطابق مع معطيات النظرية الاقتصادية .

ثانيا:- التوصيات

1. ضرورة حث المصارف التجارية العراقية على تطوير أدوات قياس و مراقبة ووضع خطط طوارئ فعالة , من اجل السيطرة على مخاطر السيولة والائتمان .
2. يجب على المصرف أن يحتفظ بأصول سائلة بالشكل الذي يتوافق مع الطلبات المفاجئة لسحب السيولة مهما كان حجمها.كما يجب عليه الاهتمام بتطبيق مؤشرات مخاطر السيولة والائتمان من اجل تقليل الخسائر التي تتعرض لها المصارف.
3. تدعيم رقابة البنك المركزي على المصارف التجارية للتحقق من التطبيق التام لأسلوب قياس مخاطر السيولة والائتمان في المصارف التجارية ,من خلال وجود أدوات فعالة في المصارف لقياس هذه المخاطر وتطوير دور مراقبي الحسابات ومفتشي المصرف للقيام بذلك.
4. اعتماد مجموعة اكبر واشمل من المؤشرات والنسب ,التي تعبر بشكل فعال عن سلامة المصارف التجارية ,وتؤخذ بنظر الاعتبار خصوصية نظام العمل المصرفي.

المصادر

أولا:- المصادر العربية

1. احمد , محمد محمد, دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر , جامعة قناة السويس , كلية التجارة , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , 2012.
2. البرزنجي, احمد محمد فهمي , مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية , دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية , بغداد , 2018.
3. البنك المركزي العراقي ,دائرة الإحصاء والأبحاث , النشرة الإحصائية السنوية للمدة (2020-2010)
4. البنك المركزي العراقي, دائرة الإحصاء والأبحاث,التقارير السنوية للاستقرار المالي للمدة(2020-2010) .
5. جمعه, احمد حلمي, تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة , دار صفاء , عمان , 2013.
6. الخطيب , سمير قياس وإدارة المخاطر بالبنوك, مطبعة المعارف , الإسكندرية , 2005 .
7. الشمري , صادق راشد , إدارة العمليات المصرفية , مطبعة الكتاب , بغداد , 2014.
8. صندوق النقد الدولي , مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية , أبو ظبي , 2017.
9. طلفاح ,أحمد,مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 2005.

10. عواد ,عضيد شياع , إدارة المخاطر المصرفية , مطبعة الكتاب , بغداد , 2015.
11. محمود ,خالد احمد علي , فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق رأس المال , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية , 2019.
12. المصرف التجاري العراقي ,التقرير السنوي للسنوات(2010-2020) .
13. مصرف الشرق الأوسط,التقرير السنوي للسنوات(2010-2020) .
14. المصرف المتحد للاستثمار ,التقرير السنوي للسنوات(2010-2020) .

ثانياً:-المصادر الأجنبية

1. Bandyopadhyay,Arindam, Managing Portfolio Credit Risk in Banks, The British Library , 2016.
2. Batunanggar ,Wimboh, Effective Financial System Stability Fram work, the seacen library , Kualulumpur , Malaysia , 2007 .
3. Capraru ,B.&Ihnatov ,Banks profitability in selected central and Eastern European countries , procidia Economics and finance , 2014.
4. Consultative, paper issued the Basel committeeon Banking supervision, A new capital Adequacy framework ,2002.
5. Erik banks, Liquidity Risk managing funding and Asset Risk, , second edition , the British library, The united kingdom Europe and other countries , 2014.
6. Hoboken, FRM, Credit Risk measurement and management, Znd Edition, John Wiley &sons, Printed in the United States of America , 2019.
7. John Wily &Sons Wily Soprano Aldo, Liquidity management, library of congress, This edition first, United Kingdom ,2015.
8. Main, Frankfurt am, Risk Measurement and systemic Risk,Kaiserstrasse , Germany , 2007.
9. MishkinFrederic , Financial Markets And Institution Addison Wesley long man Inc, , 5rd Ed. U.S.A, 2005 , P.230 .
10. Schinasi ,Garry J . , Defining financial stability , International monetary fund , 2004.